

تقارير

إعداد: نذاف شراغي

أرقام وحقائق عن البلدة القديمة في القدس موجز تقرير لجنة لا بيدوت*

فيما يلي عرض موجز لتقرير مهم عن البلدة القديمة في القدس، صدر مؤخراً عن معهد القدس لدراسة إسرائيل. والتقرير مكوّن من 200 صفحة، وحافل بمعلومات عن البلدة القديمة لم يسبق نشرها، وبعده من الخرائط، ويشتمل على مقترحات متعددة لحل النزاع بين الفلسطينيين وإسرائيل بشأن المدينة. وقد أعدت التقرير لجنة برئاسة البروفسورة روث لا بيدوت، وعضوية أمنون رامون، ويسرائيل كمحي، وأورا أحيمنير، وروتام غلعادي، ود. يفراح زيلبرمان، ود. مايا حوشين، والبروفسور أبراهام فريدمان، ورؤوفين مرحاف. ■

[.....]

أكثرية مسلمة كبيرة

على الرغم من الاكتظاظ الذي لا يكاد يطاق، فإن البلدة القديمة [في القدس] منطقة سكن مرغوب فيها، وخصوصاً من جانب الشرائح الفقيرة من السكان العرب. وقد ازداد عدد سكانها خلال فترة 1967 – 1995 بنسبة 36٪، أي بزيادة 8500 نسمة. وهذا هو حقاً ربع الزيادة العامة لعرب القدس الشرقية فقط، لكنها تظل زيادة تفوق ما هو متوقع لمنطقة مزدحمة على نحو خاص. ويعيش حالياً في أحياء البلدة القديمة الأربعة (الإسلامي والمسيحي واليهودي والأرمني) 32.500 شخص: 69٪ منهم مسلمون، و12٪ يهود، و19٪ مسيحيون.

الأحياء:

ليست كما كانت ذات مرة

إن تقسيم الطوائف على الأحياء ليس متطابقاً مع ما كان في الماضي. فقد تضاعف عدد السكان المسلمين في الحي المسيحي مرتين منذ سنة 1967، ويصل اليوم إلى أكثر من 1000 نسمة. ولم يرتفع عدد السكان اليهود داخل حدود الحي اليهودي إلا قليلاً خلال فترة 1983 – 1995 (22 شخصاً)، ويبلغ مجموعهم 2900 نسمة. غير أن

* المصدر: "هآرتس" (طبعة الإنترنت)، 2002/5/9. (مترجم عن العبرية)

عدد اليهود في الأحياء الإسلامية والمسيحية والأرمنية ارتفع في الفترة نفسها نحو 400 نسمة، ويبلغ مجموعه 900 نسمة (500 في الحي الإسلامي، و300 في الحي المسيحي، و100 في الحي الأرمني). وفي الإجمال، يسكن في البلدة القديمة 3800 يهودي، يشكلون نحو 12% من مجموع السكان. ويقطن في الحي اليهودي نحو 100 عائلة مسلمة، تتركز في أطراف الحي.

تعتقد لجنة لابيوت أنه يجب في المستقبل وضع تخوم الأحياء في البلدة القديمة على أساس المساواة. وبكلام آخر: "إذا كان يُسمح لليهود بالسكن في أحياء غير يهودية، فيجب السماح لغير اليهود بالسكن في الحي اليهودي."

مكتظة، مكتظة جداً

إن متوسط الكثافة السكانية في البلدة القديمة هو بين الأعلى في البلد، إذ يبلغ 36 نسمة للدونم الواحد داخل الأسوار. لكن في المناطق السكنية، ومن دون احتساب مناطق المؤسسات الدينية والمدارس والأسواق والمناطق المفتوحة، تصل الكثافة السكانية إلى نحو 70 نسمة للدونم الواحد؛ وهي كثافة تُعدّ بين الأعلى في العالم.

يقطن في البلدة القديمة 6000 عائلة: 24% منها مسيحية، و68% مسلمة، و8% يهودية. ويبلغ متوسط عدد أفراد العائلة المسلمة 5.3 أشخاص، والعائلة اليهودية 4 أشخاص، والعائلة المسيحية 3.7 أشخاص.

ويوجد في البلدة القديمة اليوم نحو 5600 وحدة سكنية (3.5% من مجموع الوحدات السكنية في المدينة)، تمتد على مساحة ربع مليون متر مربع تقريباً. والحي الإسلامي هو المنطقة السكنية الأكبر إذ فيه 3300 وحدة سكنية، بينما يوجد في الحي المسيحي نحو 1150 وحدة سكنية، وفي الحيين الأرمني واليهودي 600 و550 وحدة سكنية على التوالي.

إن متوسط مساحة المنازل في البلدة القديمة أصغر من مثيله في القدس كلها. ويبلغ متوسط مساحة المنزل في المدينة 74م²، في مقابل 40م² في الحي الإسلامي، و42م² في الحي المسيحي، و54م² في الحي الأرمني، و75م² في الحي اليهودي.

"كل صوان جدار يتحول إلى غرفة"

على مر الزمن، أُعدّ للبلدة القديمة 150 مشروع بناء جديداً. لكن لجنة لابيوت، التي تفصل هذه المشاريع على أنواعها، تؤكد أن "المشاريع في واد والواقع في واد آخر." وتكتب اللجنة: "إن هذه المشاريع المئة والخمسين لا تمثل وضع التخطيط والبناء في البلدة القديمة على حقيقته. ففي السنوات الأخيرة، كانت تجري بين الأسوار عملية بناء واسعة النطاق، في غياب شبه كامل لرقابة بلدية القدس. والنشاط الرئيسي هو

بناء سكني، غير شرعي في معظمه، يطال بالهدم والتغيير أحياناً مباني ومواقع موصى بحمايتها. ويتم هذا البناء في الباحات والأقبية وكل زاوية ممكنة، من أجل مواجهة الضغط الناجم عن زيادة السكان. ويتم معظم أعمال البناء على أيدي أفراد، لكن مؤسسات كنسية ويهودية وإسلامية أيضاً تعمل من دون اعتبار كبير لمبادئ الحماية. وأحد الأمثلة البارزة لذلك هو البناء في كنيسة القيامة. وقد قال أحد أعضاء اللجنة في هذا الشأن: "وجدنا أن كل صوان جدار يتحول إلى غرفة".

تشغل المباني السكنية نصف مساحة البلدة القديمة تقريباً للسكن - 450 دونماً. ويُستعمل 280 دونماً لمؤسسات دينية وتعليمية، و80 دونماً للتجارة، وتحتل المواقع الأثرية غير المبنية 50 دونماً، ويوجد أيضاً 40 دونماً من دون استعمال.

معيّار للقداسة

تميل الأماكن المقدسة إلى الازدياد، وخصوصاً في القدس، وعلى نحو أخص في البلدة القديمة. ففي سنة 1949، قُدمت إلى الأمم المتحدة قائمة بـ 30 مكاناً مقدساً في القدس. وبعد خمسين عاماً فقط، في سنة 2000، أعد ثلاثة كتّاب - يهودي إسرائيلي، ومسيحي أرمني، ومسلم فلسطيني - قائمة بما لا يقل عن 326 مكاناً مقدساً.

إن عملية إضفاء القداسة على مواقع خلال هذه الفترة القصيرة هي ضمن البنود في قاعدة البيانات التي وضعها معهد القدس لدراسة إسرائيل في تصرف صانعي السياسة. كما أن اللجنة زودت صانعي السياسة ما يمكن تسميته "معيّاراً للقداسة"، من إعداد د. يفرّاح زيلبرمان. ويقترح زيلبرمان ثماني درجات لتصنيف المواقع المقدسة في القدس. وفي رأس القائمة: مواقع في القدس اعتُبرت مواقع مقدسة في الأدبيات والاتفاقات الدولية، وفي اتفاقات ثنائية بين إسرائيل والأردن أو السلطة الفلسطينية؛ المواقع المقدسة المدرجة في القائمة التي أعدتها مكاتب حكومية إسرائيلية؛ الأماكن المقدسة ذات الأهمية الدينية العالمية مثل جبل الهيكل [الحرم الشريف]؛ وفي المكان الثامن والأخير في المقياس المتدرج الذي وضعه زيلبرمان، هناك "المقابر والأماكن الدينية لتخليد الذكرى".

مدرسة دينية يهودية

في الحي المسيحي

هناك ثلاث خرائط ملحقّة بالتقرير: خريطة المؤسسات والمواقع اليهودية في المدينة القديمة، وتشتمل على 112 موقعاً، 11 منها مواقع استيطان يهودية في الحي الإسلامي. أمّا المواقع والمؤسسات الأخرى فهي حدائق ومؤسسات تعليمية ومتاحف ومؤسسات عامة، ومدارس دينية وكنس [...].

وتشتمل خريطة المؤسسات والمواقع المسيحية في منطقة البلدة القديمة على 133 نقطة، 38 منها تعتبر أماكن مقدسة. ويوجد في القائمة فنادق ومدارس وعيادات ومكتبات ومتاحف وأديرة وبيوت شباب وكنائس ومقابر، وما إلى ذلك. وتشتمل "الخريطة الإسلامية" على 157 مؤسسة وموقعاً، أهمها المسجد الأقصى وقبة الصخرة واسطبلات سليمان ومسجد البراق المطل على ساحة حائط المبكى. ويظهر في القائمة 24 مسجداً إضافياً، و10 مؤسسات تعليمية، و3 متاحف ومكتبات، و5 مقابر.

"موقع مهدد بالخطر"

في أيلول/سبتمبر 1981، وافقت لجنة التراث العالمي [التابعة لليونسكو] على طلب المملكة الأردنية إدراج البلدة القديمة في القدس في "قائمة التراث الثقافي" (التي تضم مواقع ذات أهمية للتراث العالمي)، وذلك في وقت لم تكن هذه المنطقة تحت سيطرة الأردن قط. وفي أثناء النقاش بشأن الطلب الأردني، رفضت اللجنة الاستماع إلى مندوب إسرائيل. وفي كانون الأول/ديسمبر 1982، تم إدراج القدس، بناء على طلب الأردن، في سجل المواقع الثقافية المهددة بالخطر، بدعوى أن عملية التمدن المتزايد في البلدة القديمة تسبب أضراراً جسيمة لها.

في قائمة مواقع التراث الثقافي العالمي التي نُشرت سنة 1995، لم يعد يظهر اسم الأردن بصفته الدولة التي تقع البلدة القديمة فيها. وأصبحت القدس مسجلة كموقع مستقل، من دون دولة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1999، انضمت إسرائيل إلى ميثاق اليونسكو بشأن حماية التراث العالمي، وقدمت قائمة أولى بـ 23 موقعاً ثقافياً في البلد. وتشتمل القائمة على القدس أيضاً، من دون تفصيلات تتعلق بالبلدة القديمة.

شرطة ثنائية القومية

"إن تعابير مثل 'المنطق' و'النظام الطبيعي' و'التسامح' و'الصبر' غير نافذة المفعول في البلدة القديمة" - بحسب ما كتب أرييه عميت في أحد ملاحق التقرير عن البلدة القديمة. إن عميت، القائد السابق لشرطة لواء القدس، يشبه الكيلومتر المربع الذي كتبت اللجنة تقريرها عنه بـ "بركان، تهدد الحمم الفائرة داخله بالانفجار." وقد درست لجنة لابيوت البدائل والأفكار التي قدمها إليها عميت ود. يفرح زيلبرمان. وفيما يلي بعضها:

- تشكيل شرطة إسرائيلية وشرطة فلسطينية منفصلتين، تتعاونان فيما بينهما.
- تشكيل حرس للأماكن المقدسة يشارك فيه، بالإضافة إلى الإسرائيليين والفلسطينيين، قوة دولية مستقلة وغير تابعة لأي طرف.

● تتم حراسة جبل الهيكل [الحرم الشريف] والحائط الغربي [حائط المبكى] بواسطة قوة شرطة خاصة تتمركز في المحكمة - بناء يشرف على جبل الهيكل، وتسيطر عليه اليوم الشرطة وحرس الحدود. وفي داخل أسوار جبل الهيكل، يعمل رجال شرطة فلسطينيون بإشراف إسرائيل. أمّا الأمن على أسوار جبل الهيكل وعند بواباتها فتضمنه قوة إسرائيلية - فلسطينية مشتركة، في حين تعهد الحراسة خارج الأسوار إلى الشرطة الإسرائيلية.

● تشكيل دوريات مدنية تركز على العلاقة بالسكان. ويكون رجال الشرطة المدنيون، في أكثرية الساحقة، من المنشأ الديني - الإثني نفسه الذي ينتمي إليه سكان الحي الذي يرابطون فيه.

● تشكيل شرطة سياحة يتم نشرها في عدة نقاط في الأحياء.

[.....]

مغادرة المسيحيين

[....] في البلدة القديمة، يشعر المسيحيون الفلسطينيون أحياناً كثيرة بأنهم مهددون نتيجة صعود الإسلام الأصولي واشتداد ساعد الحركات الإسلامية، التي ينظر عدد من قادتها إلى المسيحيين على أنهم طابور خامس وعدو للأمة الإسلامية. ويقدر عدد المسيحيين الذين يسكنون اليوم في القدس بـ 13.000 نسمة، لكن هذا العدد في تناقص. وقد انخفضت نسبة السكان المسيحيين إلى مجموع سكان البلدة القديمة من 30% سنة 1976 إلى نحو 17% اليوم.

الحي اليهودي يتحول إلى حريدي

إن الحظر الذي أعلنه حاخام الحي اليهودي، أفيغدور نيبننتسال، على بيع الصحف العلمانية في حوانيت الحي يعكس التغير الديموغرافي الذي طرأ على سكانه. فعندما أنجزت عملية البناء والإسكان، كان في الحي اليهودي نحو 60% عائلات دينية، ونحو 40% عائلات علمانية. وتغيرت الصورة في العقد الأخير: 70% من العائلات اليوم حريدية، و25% دينية - قومية، و5% فقط علمانية. وبسبب الطابع السكاني، أصبح متوسط عدد أفراد العائلة اليهودية في البلدة القديمة كبيراً بصورة خاصة. وفي موازاة ذلك، حدثت زيادة ملموسة في عدد المؤسسات التوراتية العاملة في الحي، وفي عدد طلابها.

إسفين يهودي في الحي الإسلامي

يعتقد عضو اللجنة يسرائيل كمحي أن "ليس في البلدة القديمة زيادة ملموسة في عدد السكان الذين ينتمون إلى أوساط قومية متطرفة، من أمثال أتباع الحاخام كهانا

أو أوساط مجموعات جبل الهيكل.

وفي المقابل، يعتقد عضو آخر في اللجنة، هو روتام غلعادي، أنه عندما تدرج مسألة التسوية في القدس في جدول الأعمال، "لا يمكن الافتراض أن الوسائل التي ستتخذها مجموعات وأفراد"، من الجمهور اليهودي الذي يعيش في الحي الإسلامي، "ستظل تتميز بمستوى عنف منخفض نسبياً." ويصف غلعادي "حزماً يهودياً" نشأ فعلاً "حول منطقة جبل الهيكل من الغرب، ومن الشمال أيضاً بدرجة أقل." ويكشف أيضاً عن "بداية تكوّن إسفين يهودي يخترق الحي الإسلامي من حدود الحي اليهودي (منطقة طريق السلسلة)، ومروراً بـ 'قيا دولوروزا'، وصولاً إلى باب الساهرة."

ويدعي روتام أن "وجود هذا الجمهور في قلب الحيين الإسلامي والمسيحي، وفي أحياء عربية حول البلدة القديمة، يضعه في موقف مريح جداً لاتخاذ خطوات عنيفة أو شبه عنيفة، سهلة من الناحية اللوجستية، ويصعب على الشرطة والاستخبارات منعها، لكنها ذات انعكاسات عامة داخلية ودولية قوية جداً."

نصف الأراضي يملكه مسلمون

يصنف كمحي نظام ملكية الأرض في البلدة القديمة في أربع مجموعات رئيسية: أملاك كنيسة؛ أملاك الوقف الإسلامي؛ أملاك يهودية (اليوم أملاك دولة)؛ أملاك خاصة عربية.

إن نظام ملكية الأرض في البلدة القديمة معقد للغاية. وفي الواقع، إن الأراضي غير مسجلة في معظمها، وهي بمثابة أحياء فقط. وأسباب ذلك كثيرة: عدم وجود سجل أراض منظم؛ اكتظاظ البناء؛ عدم التسجيل في الطابو؛ تنقل السكان من منطقة إلى أخرى داخل البلدة القديمة؛ الحروب وحوادث متنوعة؛ وطبعاً تاريخ عمره مئات الأعوام من العيش في ظل حكام متنوعين. وبالتالي، فإن توزيع ملكية الأرض في البلدة القديمة غير دقيق. ومع ذلك، تتضح الصورة التالية:

من مجموع الـ 879 دونماً، تمتلك الكنيسة 271 دونماً (31%)، وتبلغ الملكية الخاصة العربية 200 دونم (23%)، ويمتلك الوقف الإسلامي 223 دونماً (25%)، وتبلغ الملكية اليهودية 185 دونماً (21%). وفي الإجمال، فإن نصف الأراضي في البلدة القديمة تقريباً تعود ملكيته إلى المسلمين. والأراضي اليهودية كلها تقريباً هي أملاك دولة: 152 دونماً في الحي اليهودي، و21 دونماً في منطقة برج داود، ودونمان في منطقة باب الساهرة، والباقي في نقاط تتوزع على امتداد السور الجنوبي للبلدة القديمة.

على أساس الاتجاهات القائمة حالياً، يمكن وضع توقعات للمستقبل أيضاً: "من شبه المؤكد أن عملية الشراء من جانب اليهود ستستمر ببطء، وبهدف توسيع الحياة

في الحي الإسلامي: "يبرز اتجاه نحو شراء أملاك على امتداد طريق الواد من أجل إيجاد اتصال بالأراضي التي تعود ملكيتها إلى الدولة، والواقعة بالقرب من باب الساهرة." توصية اللجنة: من الضروري جداً أن تجرى في منطقة البلدة القديمة عملية تسجيل للأراضي.

إحياء الوقف

كتبت اللجنة: "مثلما هي عليه الحال في أجزاء أخرى من القدس الشرقية، تنتشر في البلدة القديمة أيضاً شبكة سيطرة سياسية ونفوذ فلسطينية. وفضلاً عن ذلك، عمدت عناصر مرتبطة بحركة فتح إلى إقامة نواد ومؤسسات اجتماعية في البلدة القديمة، أدخلت من خلالها نفوذ السلطة الفلسطينية وسيطرتها. ووضعت السلطة يدها أيضاً على شبكة الأوقاف الإسلامية، وضممتها فعلاً إلى وزارة الأوقاف التابعة لها. ولذلك، في حين أن سكان الحي الإسلامي يحوزون بطاقة هوية إسرائيلية ويقطنون في المنطقة الخاضعة لسيادة إسرائيل، فإنهم في حياتهم اليومية يضطرون غالباً إلى الاعتراف بسلطة السلطة الفلسطينية."

في معظم دول الشرق الأوسط، تتجه مؤسسة الوقف نحو الاضمحلال، بل إنها أُلغيت في بعض الدول. (لكنها) في القدس عامة، وفي البلدة القديمة خاصة، متجهة إلى ازدهار. ويعتقد د. يتسحاق رايتنر أن الإحياء المتجدد للوقف في القدس ناجم عن سياسة الحكومة في منح الجالية الإسلامية الحكم الذاتي، وعن تحويل الوقف إلى أداة لتوحيد الجالية الإسلامية في مواجهة سلطة غير إسلامية، وكذلك عن استخدام الوقف بديلاً من مؤسسات سلطوية فلسطينية في القدس بعد سنة 1967.

في القدس الشرقية، يدير الوقف 65 مسجداً، وكلّيتين، ومدرستين ثانويتين، ومدرسة ابتدائية، ودروساً مسائية لتعليم القرآن. كما أن مؤسسة الوقف العائلي شهدت ازدهاراً منقطع النظير. فمنذ سنة 1967 حتى نهاية سنة 1990، أضيف في القدس الشرقية 90 وقفاً جديداً، 61% منها أوقاف عائلية. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>